

افتتح مؤتمر الاقتصاد الاغترابي مؤكداً أنّ لبنان سينتصر على سياسات التضيق الاقتصادي بفضل جناحيّه المقيم والمغترب

بري: التزامنا باتفاق الطائف نهائي والمؤتمر التأسيسي غير وارد



بري متحدثاً خلال افتتاح المؤتمر

إنعام خروبي

دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى «السير في خارطة طريق وردت في بيود الحوار الوطني تبدأ من انتخاب رئيس للجمهورية وإقرار قانون للانتخابات وتشكيل حكومة اتحاد وطني»، مؤكداً «الالتزام الدائم والفتائم باتفاق الطائف.. وقال: «لا أحد يفكر أنّ أحدا يفكر أو مسموح له أن يفكر بشيء تأسيسي».

وقال بري في كلمة ألقاها خلال افتتاح مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الذي انعقد برعايته في فندق «موفينيك» صباح أمس، ونظمته مجموعة الاقتصاد والأعمال، «بداية لا بد وبمرور عشر سنوات على العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 لا بد أن نرفع التحية إلى أرواح المقاومين المجاهدين من أبناء شعبنا وإلى جنود جيشنا البواسل الذين وقفوا في الصفوف الأولى يدعون العدوان الإسرائيلي الذي كان مخطأ ومقراً على لبنان قبل شهر من وقوعه. كما نستذكر أرواح المئات من أبناء شعبنا الذين ذهبوا ضحية هذا العدوان وغيره من حروب إسرائيل على بلدنا على كل مساحة لبنان خصوصاً ضحايا المازار. في أنحاء الجنوب سيما شهداء مجازر عيترون وصرفا والغزيرة وقانا الثانية وصولاً إلى النبطية، «لقد انتظر لبنان أموالاً مقررة في القمم العربية التي استمرت من دون توقف منذ نكبة فلسطين عام 1948 وحتى التحرير عام 2000 وبعد ذلك في عام 2006، ونحن لا ننكر أنّ إخواننا، كما قلنا، قدموا الكثير ولكنّ هذه الأموال المزمرة سيما القديمة لم يدفع حتى نلتها».

وأى أنه «لم يعد أمام لبنان سوى قوة عمل وإنتاج يبناؤه المقيمون والمغتربين، إذ إنّ جميع الإنشاء والأصدقاء الذين قدموا وقدموا الكثير وخاصة من الخليج. نحن لا ننكر ولا يمكن أنّ ننكر وخاصة إذ الإعتداءات الإسرائيلية كان العرب يعجزون مقابل إسرائيل التي تدمر. إنما بقي لنا في ذمة العرب الكثير ولم يدفع لنا.. نحن لا نطالب بالفوائد نطالب برأس المال». وأضاف: «لقد انتظر لبنان أموالاً مقررة في القمم العربية لمساعدته على إزالة آثار الإعتداءات والإجتياحات الإسرائيلية التي استمرت من دون توقف منذ نكبة فلسطين عام 1948 وحتى التحرير عام 2000 وبعد ذلك في عام 2006، ونحن لا ننكر أنّ إخواننا، كما قلنا، قدموا الكثير ولكنّ هذه الأموال المزمرة سيما القديمة لم يدفع حتى نلتها».

وأكد أن تعود مؤسسات الدولة إلى لعب دورها التشريعي والتنفيذي وإنجاز كافة الاستحقاقات الدستورية وفي الطبيعة أولاً وثانياً واحد عشر كوكبا انتخاب فخامة رئيس للجمهورية اللبنانية، إضافة إلى سيشهم في عملية صناعة القوانين الضرورية لتنشيط العمل والفعاليات الاغترابية والاستثمار في المجالات التي تساعد في توليد فرص للعمل، وبما يقع مع تصديق بلدينا بكمصدر للموارد البشرية وبما يشجع أبناءنا على وقف الهجرة، ويمكننا من وقف نزف موارثنا وأبنائنا وهم يحملون دمعة صرع في لبنان».

إنّ هذا الأمر يحتاج إلى عدة إجراءات أبرزها:
- بناء معهد دبلوماسي لتنشئة والعاملين في مجالات لبنان وفكلاء الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في مجالات لبنان الدبلوماسية في الخارج من أجل توسيع افقهم ومداركهم في التعاطي مع البلدان المضيفة والمغتربين والمنتشرين اللبنانيين.

- إعداد برامج إعلامية تعيد لبنان إلى ذاكرة المغرب وأجياله.
- رصد الواقع الاقتصادية وشروط التجارة والاستثمار في البلدان المضيفة واقتراح الاتفاقيات المناسبة معها وصولاً لوضع ميزان تجاري متكافئ.

- إقامة مؤتمرات وإشراك القطاع الخاص في لبنان وإنشاء دلائل توجيهي للاستثمارات في لبنان وإنشاء الأعمال وتجاوز مسألة بيع وشراء العقارات وإقامة الأبنية باعتبار أنّ مساحة لبنان لم تعد تستوعب أساسا نشر الاسمنت الذي اكل وجه الأرض والإنسان.

- النظر لبلدياتنا عقد مؤتمرات وانعقدات اقتصادية مع الدول التي لدينا جسور بينها وبينها عنيت بذلك الجسور الاغترابية التي تفتتح على لبنان على غرار مؤتمر الأعمال الاغترابي الذي عقد في بوخارست، وكان يجب أن تبادل الأمر بعقد مؤتمر في بيروت للتأسيس لأعمال في رومانيا.

-إنشاء مدارس في المغتربات.
- توقيع اتفاقيات بين الجامعة اللبنانية والجامعات في دول الانتشار لمعادلة الشهادات اللبنانية.
-رصد الأجيال الجديدة من المغتربين وبناء أوسع العلاقات مع الشباب وإبراز دور المرأة في المغتربات.
- إبراز الإمكانات والمقدرات في المجال الطبي في المستشفيات اللبنانية من أجل جعل لبنان مركزاً طبيا ليس للشرق فحسب بل لبلدان الاغتراب.

-رصد الإجازات التي يحققها اللبنانيون في المجال العلمي والإبداعي والإضائة عليها.
- التنسيق مع مؤسسات الجاليات لإطلاق فعالياتهم وأنشطتها في مجال تشجيع أبناء الجاليات على استعادة الجنسية اللبنانية».

خارطة الطريق تبدأ بانتخاب رئيس

ودعا بري إلى «السير في خارطة طريق وهذه تعاما بنود الحوار تبدأ من انتخاب رئيس للجمهورية ومن إقرار قانون للانتخابات النيابية، يلخص موقع الاغتراب وتمخيله ودوره والكوتا النسائية وخفض سن الاقتراع، واجراء انتخابات مع تشكيل حكومة اتحاد وطني كان قد لحظها اتفاق الطائف». وقال: «لا أحد يفكر أنّ أحدا يفكر أو مسموح له أن يفكر بشيء تأسيسي (مؤتمر تأسيسي). الالتزام دائم وقائم باتفاق الطائف وهذا أمر نهائي. هذا الكلام قلناه في الحوار وفي المجلس وكرره الآن. وعندما ننهي كلامنا يقولون كلان وراء

البناء

... ومتوسّطاً المغتربين المكرّمين



... ومتوسّطاً المغتربين المكرّمين

وجود المغتربين في شتى أنحاء العالم لما كان للمصارف هذا التواجد والانتشار في 35 دولة وفروع زادت عن التسعين. فالمصارف مدينة بتوسّعها للمغتربين، والمغتربون مديونون بتنمية نشاطاتهم للمصارف. ونشاط الفريقين يصب في مجرى الاقتصاد اللبناني. وما من شك أنّ وجود سعادة الحاكم رياض سلامة على رأس السلطة التقديرية يشكل ضمانة للنقد والمصارف بل وضمانة لاستقرار الاقتصادي العام في محيط عربي واقليمي متوتر ومضطرب».

الجميل

أما رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل فقال: «نطمح إلى خلق تكامل بين الصناعي المقيم والصناعي اللبناني الموجود حول العالم، ما سيمكننا بكل جدارة من الانتقال إلى مرحلة جديدة وواعدة، لقيادة القطاع الصناعي على مستوى المنطقة. وفي الوقت عينه، لا يمكننا أنّ ننقل هذا الانتشار اللبناني الكبير، والمقدّر بـ14 مليونا في مختلف بلدان العالم يشكلون قوّة إستهلاكية كبيرة. لذا نحن نطمح إلى خلق شبكة تعاون بين الصناعيين اللبنانيين وهذا الانتشار لتسويق واستهلاك منتجات بلادنا. إذ يكفي أنّ يشتري كل واحد منهم منتجات لبنانية بما قيمته 100 دولار حتى تزداد صادراتنا مليار 400 مليون دولار».

وشدد الجميل «على أهمية التركيز على إيجاد شراكات استثمارية بين رجال الأعمال المقيمين وفي الانتشار في الكثير من المجالات الجديدة، إن كان في لبنان أو في الخارج».

وختم: «البلد اليوم في مأزق، والطول في الداخل متعثرة، وكنا قلنا واليوم نرصد أمامكم. إنّ الحل للخروج من عتق الرجاجة، مع كل المشاكل التي تضرب المنطقة والعالم، هو في لجنة الاقتصاد الوطني، بالاعتماد على قدراتنا وطاقتنا الذاتية، اي يربط القطاعات الاقتصادية الوطنية في الداخل بالانتشار اللبناني حول العالم».

عيتاني

وأشار رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» نبيل عيتاني، إلى أنه «وفقاً لدراسة أعدها البنك الدولي حول تحولات المغتربين، حل لبنان بين الدول العشرين الأولى. وعلى الرغم من أنّ احتساب هذه التحولات لا يلخص من خلال الزهاب أبعد من تعديت عديدة وعبر قنوات مختلفة، إلا أنّ هذه التحولات وصلت إلى 7.5 مليار دولار في العام 2014 بحسب المصدر المذكور. وعند احتساب نسبة هذه التحولات إلى إجمالي الناتج المحلي، نجد أنّ لبنان هو من بين الدول التي تسجل أعلى هذه النسب في العالم، كما أنه البلد الذي يسجل النسبة الأعلى في المنطقة».

وأكد أنّ «هذه الأرقام تدل على أنّ لبنان يمتلك طاقات مميزة في الخارج ذات قدرة كبيرة على التميز. والمطلوب والتعديت هذه الروابط وزيادتها من خلال الزهاب أبعد من المئات المالية والتحولات، لنصل إلى نسج رباط اقتصادي متين بين المغتربين ووطنهم، ليتجنس في تفعيل إشراكهم في الاستثمار في لبنان وتعزيز التبادل التجاري وصولاً إلى الاعتماد على توريد خدمات وصناعات لبنانية أو أجزاء منها في إطار مزاولة أعمالهم في الخارج».

وأكد «ننحن هنا معاً مقيمين ومغتربين لنقول وبالقم المألّن إنّ على المسؤولين وعلى القيادات وضع حدّ لعملية تعطيل عمل المؤسسات الدستورية، بما يساعد على احتواء الضغوط الخارجية وتوفير الاستقرار الذي هو مفتاح الاستثمار». وأضاف: «ما دهنّا في مؤتمر الاغتراب نقول إنّ المؤسسات المصرفية كونا ولا يزال لها دور كبير وفاعل في حركة الاغتراب كونه أداة تواصل وإداة تفعيل لأعمال المغتربين ولنشاطاتهم في لبنان وفي دول الاغتراب. وفي المقابل، لولا

وأضاف: «أنا أستدعي انتباه الجميع لكي يكونوا حراس الوطن إلى جانب الجيش والأجهزة والمقاومة، وأن ينتهوا إلى الخلايا الإرامية البهظة والمتحفزة لضرب أمن وأمان لبنان». ورأى «أنّ وضع لبنان أفضل، حتى من بعض الدول الأوروبية من الناحية الأمنية وأفضل من أي بلد آخر حولنا بالنسبة للناحية الأمنية، ولكن لا نريد أن ننام على حبر، والإرهاب هو الذي يقتل ويدمر ويغير في الأوطان كافة وعبر حدود الأوطان والقارات».

وتابع: «أقول للجمع على المستوى الوطني أوقفوا كبيل الاتهامات كفي أن نستمر بتبادل التهم بين بعضنا البعض، أصبحنا نعرف رأي بعضنا البعض»، معتبراً «أنّ تحميل المسؤولية لحزب الله مثلاً بسبب ذهابه لقتال الإرهاب في سوريا هو أمر في غير محله، فالإرهاب كان سيأتي ليبنّا وهو سبق وبق أبواب أوطان من المغرب إلى الخليج والأردن وأوروبا وأفريقيا وأسيا إلى السعودية من دون أن تكون منخرطة أو مشاركة في أي حروب من أساسها. هذا واقع حاصل».

وإذ رأى «أن لبنان ليس جزيرة معزولة عن محيطه ونحن يجب أن نرى ما يحدث من تحولات كذلك عبر العالم»، لفت إلى «أنّ الحروب في المنطقة ضد الإرهاب سوف تتصاعد على وقع المشاريع وخطط واستراتيجية القوضي البناء ومع الأסף لتقسيم القسّم وإنشاء مخافر أجنبية تحت شعار حماية الكونغرفرالات، وفي الواقع لحراسة نقاط علام للمصالح الدولية والإقليمية على خارطة مشروع الشرق الأوسط الكبير».

قضية فلسطين

والعلاقات الخليجية الإيرانية

وقال: «إننا في لبنان لا زلنا نستدعي تصحيح العلاقات العربية والخليجية والسعودية تحديداً وعدّاً ونقداً بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وإعادة بناء الثقة فيما بينها لأنها تشكل ضرورة لبنانية وسورية ومصرية وعراقية وبعينية وجراحية، إضافة إلى أنها ضرورة سعودية وإيرانية بل وإسلامية».

وختم بري: «يبقي أننا سنبقى نحنا إلى الشعب الفلسطيني الذي يواجه أعتى قوى إرهابية عسكرية في العالم وهي تواصل استباحة المسجد الأقصى المبارك ومحاولة تهويد القدس وكلي أمل بأنّ الشعب الفلسطيني سيتمكن بتضحياته من تحقيق أمانيه».

أبو زكي

وكان المؤتمر بدأ بكلمة للرئيس التنفيذي لمجموعة «الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي الذي أكد «أنّ قضية الاغتراب لا يمكن حصرها في مؤتمر أو مؤسسة أو فئة. إنها قضية وطنية عامة، تهّم كل مواطن مقيم ومغترب، فهي مورد أساسي من مواردها، وملجأ لنا في الأيام الحلوة والمرّة، لأنّ ثروة لبنان الدائمة، وعليه، فإن الاغتراب يحتاج إلى مبادرات ومقتنيات كثيرة، وفي شتى المجالات وعلى مختلف المستويات».

وقال: «نحن هنا معاً مقيمين ومغتربين لنقول وبالقم المألّن إنّ على المسؤولين وعلى القيادات وضع حدّ لعملية تعطيل عمل المؤسسات الدستورية، بما يساعد على احتواء الضغوط الخارجية وتوفير الاستقرار الذي هو مفتاح الاستثمار». وأضاف: «ما دهنّا في مؤتمر الاغتراب نقول إنّ المؤسسات المصرفية كونا ولا يزال لها دور كبير وفاعل في حركة الاغتراب كونه أداة تواصل وإداة تفعيل لأعمال المغتربين ولنشاطاتهم في لبنان وفي دول الاغتراب. وفي المقابل، لولا

حيدر: طالما كان المغتربون خير داعم للصمود

على هامش المؤتمر، كانت لـ«البناء» لقاءات مع عدد من المشاركين الذين أثنوا على أهمية المؤتمر، أمّلين أن يحقق الغاية المرجوة منه، ألا وهي تشجيع المغتربين اللبنانيين على الاستثمار في وطنهم الأم، وما قد يتركه ذلك من انعكاسات إيجابية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوطن.

وفي السياق، قال النائب الأول لرئيس الجامعة اللبنانيّة الثقافيّة في العالم القنصل رمزي حيدر: «انطلاقاً من أنّ الجامعة، وكما أوكد دائماً، هي بيت الاغتراب اللبناني وتعنى بشؤون المغتربين اللبنانيين المنتشرين في العالم، تأتي مشاركتنا في هذا المؤتمر الذي يعد من أهمّ المؤتمرات التي تعنى بشؤون الاغتراب والاقتصاد، ونحن ندرك أهمية الاقتصاد الاغترابي ومرووده على لبنان، على صعيد التحولات والاستثمارات وغير ذلك.»

أضاف: «لطالما كان الاغتراب هو الداعم الاساسي للبنان خلال الأزمات وكان المغتربون خير داعم للصمود».

ناصر: فرصة لجمع اللبنانيين مقيمين ومغتربين

واعتبر القنصل العام الفخري لدولة ليبيريا في بلجيكا حكمت ناصر «أنّ هذا المؤتمر مهم جداً وهو يجمع الطاقات الاغترابية اللبنانية من القطاعات والقارات كافة، ونتمنى له النجاح كما مؤتمر العام الماضي، وأن يكون حافزاً وفرصة لجمع اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، للعب دورهم في دعم الاقتصاد اللبناني وتطويره في المجالات المختلفة». ورأى أنّ رعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري للمؤتمر «تبعث الثقة في نفوس المغتربين»، لافتاً إلى «أنّ دور المغترب مهمّ وأساسي ونحن نعلم أنّ تحولات المغتربين تشكل رافعة للاقتصاد وساعدت في شكل كبير في إنماء قراهم وبلداتهم». وختم: «نحن نرئي أبناءنا على حبّ وطنهم لبنان وهو في قلوبهم دائماً ونحرص على أن نقوم بزيارات منتظمة، لتأكيد انتمائنا الوطني وتعزيز التواصل».

منسى: نأمل من المسؤولين تجاوز خلافاتهم

أما رئيس اللجنة الاقتصادية في الجامعة الثقافية في العالم أنطوان منسى، فقال: «أنا سعيد جداً لأنّ هذا المؤتمر جمع كل أطراف الاغتراب في مناسبة واحدة، ورغم الظروف الحرجة التي يمر بها وطننا، نأمل من المسؤولين أن يتجاوزوا خلافاتهم السياسية

محليات سياسية

حافظاً على اقتصادنا الوطني وعلى ديمومة العمل لطاقاته البشرية.

وأشار شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً

تعرفون أنّ بلدكم لديه مقومات هائلة لا يمكن لأي دولة في المنطقة أن تضاهيه فيها، طاقات بشرية، طبيعة، موقع جغرافي، سياحة وخدمات، وقطاع خاص قطاع مصري وغير ذلك، وهذا ما يؤهله، إذ إنّهم الله أهل السياسة ومثوا علينا بالاستقرار، أنّ يحقق قفزات قياسية في عالم التطور والنمو والإزدهار».

ودعا المؤتمرين إلى «تبني توصية تطلب من أهل السياسة الاضرام بميثاق شرف، يقضي باحترام الدول الشقيقة والصديقة المضيفة للجاليات اللبنانية وعدم التعرض لها بأي سوء، احتراماً لأرزاق أبناء بلدهم ومصالحه الإستراتيجية واحترام العلاقات التاريخية مع هذه الدول».

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

شقير

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

واعتبر شقير إلى أنّ «لبنان مقل على فترة مشرقة، استناداً إلى هذه المقومات، ولدوره الريادي في المنطقة، وكونه يتحضر لمشروع كبرى، منها استخراج النفط والغاز، تطوير بنيةة التحتية مع اقرار قانون الشراكة، إعادة إعمار سورية والعراق».

سلامة

ثم تحدّث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة فقال: «يُعتبر الاغتراب اللبناني مصدراً أساسياً لتحويل البلد من خلال التحويلات الواردة من اللبنانيين الذين يعملون في الخارج، وشكّلت تاريخياً هذه التحويلات بين 12 و20 في المئة من الناتج المحلي».

وأشار سلامة إلى «أنّ الأموال الموظفة عالمياً بسندات سيادية ذات فوائد سلبية بلغت 12 ترليون دولار ما يشكل 30 في المئة من مجموع الإصدارات العالمية، وهذا الرقم إلى ارتفاع».

وتابع: «أصبحت أسواق القطع العالمية المنتفّس الأكبر لتصحيح الاختلال بالتوازنات الاقتصادية والسياسية حتى أننا وصلنا إلى حرب عملات لأغراض اقتصادية. وآتى التصويت لخروج بريطانيا من المجموعة الأوروبية كإندثار للعولمة الاقتصادية مع الخطر بأن ينسحب ذلك على العولمة المالية بسبب حرب العملات».

وشدّد سلامة على «أنّ الليرة اللبنانية حافظت على قدرتها الشرائية في ظل كل هذه التغيرات، بل تحسّنت قيمتها تجاه العملات الأوروبية والعملات العربية غير النفطية وعملات حوض المتوسط. ومن أجل تعزيز الثقة باستقرار الليرة، وقبما يعيش لبنان والمنطقة أحداثاً مركبة، يعمل مصرف لبنان على المحافظة على موجودات مرتفعة بالعملات الأجنبية». وأشار إلى «أنّ مصرف لبنان ابتكر أخيراً مبنسة مالية عزّزت موجوداته بالدولار الأميركي بأكثر من ثلاثة مليارات دولار ما يعزّز ملاءة لبنان بالعملات الأجنبية ويعزز الثقة بالليرة اللبنانية. نتج عن هذه الهندسة أيضاً مدخول تساوي مليار دولار للمصرف المركزي ومليار دولار للقطاع المصرفي. وقد أصدرنا تعميماً للمصارف بضرورة قيد هذا المدخول الإضيبي كمؤنات وليس كإرباح ضمن أموالها الخاصة تحسباً لزيادة الرسائل في العام 2018 تطبيقاً للمعايير المحاسبية الجديد (IFRS9)».

ورأى «أنّ تفر هذه الإمكانيات المرسلّة منذ الآن يشكّل عنصر ثقة بالقطاع المصرفي مستقبلياً، وخصوصاً أنّ النظرة إلى رسملة المصارف تشهد حالياً وعلى صعيد دولي، اهتمام خاصاً. وتبيّن أخيراً بعد اختبارات الضغط، أنّ المصارف الأوروبية بحاجة إلى رفع رؤوس أموالها بما يساوي 150 مليار يورو».

وأشار إلى أنّ «مصرف لبنان حدّد المبالغ الممكن حسنها بالليرة بالمبالغ التي يشتري بها المصرف بالدولار الأميركي سندات أو شهادات إيداع من محفظته. وقدرت الحكومة اللبنانية تخصيص بورصة بيروت كما تستعد هيئة الأسواق المالية لإطلاق منصّة الكترونية للتداول بكل الأدوات المالية». وقال: «سيكون هناك إمكان للتداول والتعاطي مع هذه المنصّة الإلكترونية في كل أنحاء العالم، ما يتيح للبناني غير المقيم أن يستثمر بالأدوات المالية اللبنانية من أسهم وسندات حكومية وتجارية». وقام مصرف لبنان بتحفيز ودعم القروض الانتاجية والسكنية والإبداع الفني والتي يستفيد منها اللبنانيون غير المقيمين شرط أن يكون الاستثمار في لبنان، كما يستفيدون من أحكام التعميم 331 المتعلق بالتوظيف في قطاع المعرفة الرقمي. إنّ هذا القطاع إضافة إلى القطاع المالي وقطاع الغاز والنظ يشكّلون مستقبل لبنان».

واعتبر أنّ «القوانين المعرّزة والقرارات المتخذة في لبنان، حمت سمعة القطاع المصرفي وسهّلت انخراطه في العولمة المالية». وفي الختام، كرّم المؤتمر عدداً من المغتربين الذين حققوا إنجازات ونجاحات مميزة في شتى المجالات، وهم: فيليب سالم، نادي حكيم، منير حبيب عيسى، عاطف ياسين، عزت عيد، فادي قاصوف، غانم بو أنطون، معروف أبو زكي، وحسن حطيط.